حلب في الطريق لاستعادة تألقها

محافظ حلب لـ«الوطن»: ٤١١٠ مشاريع منجزة وقيد الإنجاز في جميع مجالات نفذتها الدولة بعد التحرير

نقترب من تشغيل ٢٠ ألف منشأة صناعية وحرفية ونسعى إلى إقامة مدينة للمعارض في الشيخ نجار

محمود الصالح

للعام السابع على التوالي تستمر حلب في نفض غبار الإرهاب عن مدنها وأسواقها وقراها، وإعادة تأهيل البنى التحتية التي دمرها الإرهاب، والتي تشكل حاجة أساسية لأبناء هذه المحافظة الذين عانوا من ويلات الإرهاب لسنوات طويلة خلال هذه الأزمة.

«الوطن» تقف مع محافظ حلب حسين دياب في جردة حساب بالأرقام لمعرفة ما تم إنجازه في جميع المجالات بعد التحرير، الذي أكد أن عدد المشاريع المنجزة والتي قيد الإنجاز وصل إلى ٤١١٠ مشاريع في جميع المجالات.

• عانت مدينة حلب أكثر من غيرها من مدن المحافظة كثيراً من ويلات الإرهاب لكونها كانت خط مواجهة على مدى خمس سنوات، ما أدى إلى تدمير كبير في أسواق المدينة والبنى التحتية فيها. ماذا قدمتم لمحو تلك الآثار عن المدينة؟

الحقيقة أن نسبة الأضرار كانت كبيرة وخاصة في الأحياء التي كانت مختطفة من المجموعات الإرهابية، ومنذ اليوم الأول للتحرير في كانون الثاني ٢٠١٦ تم البدء بالكشف على جميع تلك الأحياء ومعرفة واقع البنى التحتية فيها، بعد أن تم تنظيفها من الألغام التي زرعتها المجموعات الإرهابية، وتم ترحيل أكثر من ٥,٩٤ ملايين متر مكعب من الأنقاض وترحيل حوالي ٦٣٥٧ آلية مدمرة من أحياء المدينة، وتم البدء بإعادة تعبيد وتزفيت الشوارع المخربة بعد تأهيل البنى التحتية الموجودة ضمنها، وبلغت مساحة الشوارع المزفتة حوالي ٣,١ ملايين م٢ منها ٢١٥ ألف م٢ في العام الماضي، وعدد أعمدة وأجهزة الإنارة المركبة بالطاقة البديلة ٥١٩٢ جهاز إنارة في المدينة والريف، وتمت إنارة وتأهيل ٦٠ مستديرة وساحة وتقاطع ونفقاً، إضافة للإنارة التزيينية للشوارع التي تم تنفيذ جزء منها بالتعاون مع المجتمع المحلي.

أما بالنسبة للأسواق وخاصة في المدينة القديمة التي كانت مستهدفة بشكل ممنهج في التدمير فقد تمت إعادة تأهيل عدد منها مثل سوق السقطية وسوق الزهراوي وسوق خان الحرير ويعمل مجلس مدينة حلب الآن على إنجاز سوق البشائر، وهو سوق تراثي جديد يضم ١٨٠ محلاً تجارياً و٦ كافتيريات، وهو مقام على أنقاض سوق الهال القديم الذي كان يتوسط المدينة، وتم الآن إيجاد بديل عنه خارج مركز المدينة، وبهدف تأمين السكن للمتذرين بالهدم تم الانتهاء من بناء وحدتين سكنيتين في منطقة هنانو، وتمت إعادة تقييم المخطط التنظيمي العام لمجلس مدينة حلب، والبدء بإعداد الدراسات التفصيلية لعدد من المناطق التنظيمية منها سكن عشوائي (مثل جبل بدرو والحيدرية وتل الزرازير.. إضافة إلى إعادة تقييم الوضع في الدراسات التي كانت موزعة على الجمعيات السكنية، كما تم البدء بتنفيذ التخطيط في مناطق السكن العشوائي التي هي مناطق تطوير عقاري (الحيدرية وتل الزرازير) بفتح المحاور الرئيسية وتجهيزها بالبنى التحتية وتزفيتها وإنهاء دراسة جزء من منطقة الحيدرية، وإقامة معمل تدوير للأنقاض وإنتاج بعض المواد البيتونية بالراموسة، وفي الإطار نفسه يستمر العمل لتطوير المخطط التنظيمي للمدينة وإعداد الدراسات التفصيلية لأعمال البنى التحتية في مناطق شمال الليرمون وتوسع غرب الشغيف وتوسع (E9-W1)، إضافة إلى إعادة تأهيل عشرات الحدائق والأرصفة والمنصفات، وأعمال كثيرة يقوم بها مجلس مدينة حلب.

• ما واقع الصناعة والإنتاج في حلب اليوم؟

تشكل المدينة الصناعية في الشيخ نجار القاعدة الأساسية في الإنتاج الصناعي في حلب، نظراً لتركز الصناعات الثقيلة والمتوسطة فيها، إضافة إلى المناطق الصناعية الأخرى القديمة في حلب مثل الكلاسة والراموسة وغيرهما، وقامت الحكومة بتقديم كل الدعم المطلوب لإعادة نهوض الصناعة والإنتاج في حلب، سواء من خلال الدعم في إعادة تأهيل البنى التحتية أم توفير الكهرباء على مدار الساعة وخاصة بعد تشغيل المجموعة الخامسة في محطة حلب الحرارية، وبلغ عدد المنشآت التي أقلعت بالعمل حتى الآن ١٩٣٢٨ منشأة صناعية أو حرفية، منها في المدينة الصناعية الشيخ نجار ٨٣٥ منشأة منتجة، تضم أكثر من ٤٥ ألف عامل بمختلف المهن والتخصصات و٦٣٠ منشأة قيد الإنشاء، وبلغ عدد الرخص الممنوحة فيها ٩٥٤ رخصة لكل المهن، وبلغ مجموع المقاسم المخصصة في المدينة الصناعية ٤٥٩١ مقسماً، إضافة إلى تقديم كل الدعم الممكن للمشاريع الصناعية والاستثمارية في الريف والمدينة.

• هناك جزء كبير من ريف المحافظة أصبح محرراً من الإرهاب، ماذا وفر لتلك المناطق من الخدمات؟

تقوم مديرية الخدمات الفنية والوحدات الإدارية بتنفيذ مشاريع خدمية تتركز على إعادة تأهيل البنى التحتية وخاصة المدارس والطرق والصرف الصحي، وتقوم الجهات الخدمية الأخرى بإعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والمراكز الصحية والوحدات الإرشادية وبلغ عدد المشاريع المنفذة في الريف من الخدمات الفنية أكثر من ٣١٠ مشاريع من تعبيد وتزفيت وصرف صحي ومدارس، بينما قامت الوحدات الإدارية بتنفيذ ١٥٦ مشروعاً ضمن الوحدات الإدارية المحررة، كما تمت إزالة سواتر ترابية في الريف الجنوبي بطول ٩٠كم، وإعادة تأهيل ٥١ مدرسة تضم ٨٥٨ قاعة صفية إضافة إلى إجراء صيانة طارئة لنحو ٢١ مدرسة في الريف والمدينة، وتأهيل شبكة صرف صحي في مواقع مختلفة بطول ٧٨٣٠ متراً في الريف والمدينة، وتم تنفيذ أكثر من ١٦٤ مشروع بنى تحتية (كهرباء وطرق ومياه واتصالات وحدائق).

• تشكل مشاريع الري واستصلاح الأراضي قاعدة لدعم الإنتاج الزراعي، أين وصلت أعمال مشاريع الري والزراعة؟

يتم استثمار أغلب مساحات مشروع الري الحكومي في مسكنة غرب، الذي يشكل الداعم الأساسي للإنتاج الزراعي، نظراً لما يوفره من استقرار في الإنتاج وخاصة المحاصيل الإستراتيجية، التي حققنا منها وارداً كبيراً خلال الفترة الماضية وخاصة القمح والذرة الصفراء والقطن، وتتابع المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي بدعم كبير من الحكومة تنفيذ شرائح جديدة من مشاريع الري، حيث بلغت نسبة تنفيذ العمل في المرحلة الثانية الشريحة الأولى ٢٥٠٠ هكتار في سهول حلب الجنوبية ٢٦ بالمئة وهناك ٣ آلاف هكتار وضعت في الاستثمار مؤخراً، كما تمت إعادة تأهيل منشأة الأسد شرق حلب بمساحة ١٧ ألف هكتار، ومجموع مساحة مشاريع حوض الفرات الأعلى في حلب ٦١,٥ ألف هكتار دخلت الاستثمار من خلال تأهيل المحركات القائمة فهناك ٦٨ مركزاً صحياً و٩ مراكز تخصصية و١١ عيادة متنقلة، وتم مؤخراً بدعم من دولة الإمارات العربية الشقيقة إنشاء مشفى ميداني في مدينة حلب تتوافر فيه أفضل التجهيزات الفنية.

• أين وصلت عمليات إعادة تأهيل شبكات المياه والاتصالات والطرق والكهرباء وغيرها؟

بلغ عدد المخابز العاملة في محافظة حلب الآن ٢٠٦ مخابز منها ١٠ مخابز وضعت خلال العام الماضي منها ٣٢ مخبزاً للقطاع العام و١٧٤ مخبزاً للقطاع الخاص تقوم بتوفير الرغيف للمواطنين وفق الخطة التي تضعها وزارة التجارة الداخلية، وهناك ٨٠ صالة ومنفذ بيع تابعة للسورية للتجارة تتوافر فيها جميع المواد الاستهلاكية، إضافة إلى المواد المقننة التي توزع بموجب البطاقة الذكية بشكل دوري، ولا يوجد أي نقص أو اختناق في توافر أي من المواد الاستهلاكية.

وبالنسبة لمحطات الوقود تم تفعيل عمل محطات ومراكز المحروقات في المدينة والريف ليصبح العدد الإجمالي ٨١ محطة ومركزاً، وتقوم هذه المحطات بتأمين المازوت والبنزين وفق خطة التزويد المعتمدة من الحكومة.

وتم إحداث عدد من الأسواق الشعبية (من المنتج للمستهلك) بلغ عددها ٢١ سوقاً في المدينة و٨ أسواق في مدن وريف المحافظة، واستطاعت هذه الأسواق توفير المكان المناسب والمنظم لعمل صغار الكسبة من الباعة، وفي الوقت نفسه توفير حاجات أساسية للمواطنين بأسعار مناسبة.

• ما واقع المدارس والخدمات الصحية التي تقدم لأبناء المحافظة؟

بلغ عدد المدارس المفتتحة ١٨٨١ مدرسة في المدينة والريف بعد أن كان عدد المدارس المداومة قبل تحرير أحياء حلب والريف ٢٩٠ مدرسة في جميع أنحاء المحافظة، أما المراكز الصحية إضافة إلى المشافي القائمة فهناك ٦٨ مركزاً صحياً و٩ مراكز تخصصية و١١ عيادة متنقلة، وتم مؤخراً بدعم من دولة الإمارات العربية الشقيقة إنشاء مشفى ميداني في مدينة حلب تتوافر فيه أفضل التجهيزات الفنية.

• أين وصلت عمليات إعادة تأهيل شبكات المياه والاتصالات والطرق والكهرباء وغيرها؟

بلغ عدد مشاريع مياه الشرب في حلب وريفها ٤١٥ مشروعاً ويمكن القول إن مياه الشرب نقية ومراقبة، أما الكهرباء فقد تمت إعادة تأهيل حوالي ٢٢٩١ مركز تحويل سكنياً في المدينة والريف وتم تأهيل ٧٨٩ مركزاً صناعياً مدينة وريفاً، كما تم تأهيل المجموعة الخامسة في المحطة الحرارية ووضعها بالخدمة والعمل جار على تأهيل المجموعة الأولى، والبدء بمشاريع الطاقة البديلة في الشيخ نجار لإنتاج حوالي ٣٣ ميغاواط، وهناك مشاريع الصرف الصحي التي يصل عددها إلى ١٣٨ مشروعاً، وفي قطاع الاتصالات يوجد ١٦٤ مشروعاً منها مركز خان الوزير وسناء محيدلي...

وفي قطاع المواصلات هناك حوالي ٣٥ مشروعاً حيث تم إصلاح جسور داخل المدينة وخارجها منها جسر الشعار وجسر الصاخور.

• ما واقع المشاريع التنموية؟

تم الانتهاء من عدد من المشاريع التنموية وهناك عدد من المشاريع قيد التصديق أو الدراسة

لما لمحافظة حلب من أهمية اجتماعية واقتصادية وثقافية حيث تمت إقامة العديد من الفعاليات في محافظة حلب منها افتتاح العمل بتأهيل السوق المستقيم ومداخله في المدينة والعودة إلى إقامة مهرجان القطن السنوي وافتتاح عدد من الأسواق منها سوق السقطية في المدينة القديمة وخان الحرير، وافتتاح المهرجان الأول لأيام حلب المسرحية، وافتتاح متحف حلب الوطني.

أما المشاريع الإستراتيجية التي يتم العمل على الإعداد لها ودراستها فهناك مشروع مركز المدينة وتجهيز سوق الهال القديم كسوق تجاري استثماري تراثي (سوق البشائر) ومشروع مدينة الذهب في مركز المدينة، وأرض السوق العربية المشتركة، ومشروع نفق الجامعة والمحال التجارية، ومدينة المعارض في الشيخ نجار الصناعية، ومدينة السكن العمالي في الشيخ زيات وغيرها من المشاريع التي هي قيد الدراسات الفنية والقانونية مع دراسة الجدوى الاقتصادية لها.

> ١٨٨١ مدرسة في جميع المراحل الدراسية عادت لاستقبال الطلاب وعودة تدريجية للمحطة الحرارية للإنتاج

نقص حوامل الطاقة يوقف العمل في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

مسؤول التنمية في المحافظة لـ«الوطن»: تحول المشاريع من مستقرة إلى خاسرة

السويداء -عبير صيموعة

نداء استغاثة أطلقها أصحاب المشاريع الصغيرة والمشاريع متناهية الصغر على ساحة المحافظة والتي تنطوي ضمنها فعاليات صناعة الخبز العربي وصناعة مشتقات الحليب من ألبان وأجبان ووحدات صناعة الأكلات الشعبية وغيرها من الفعاليات بضرورة تأمين المحروقات ومشتقاتها وخاصة مادة الغاز الصناعي ليتسنى لهم الاستمرار بعجلة العمل ضمن تلك المشاريع فيما أكد كثيرون توقفهم عن العمل والاضطرار إلى بيع معدات مشاريعهم رغم أنها المصدر الوحيد لرزقهم ما أبقاهم دون أي مدخول في ظل الوضع الاقتصادي الخانق الذي جعلهم جميعاً في حالة عوز وما دون خط الفقر.

وأكد أصحاب تلك المشاريع التنموية وخاصة المشاريع الممولة من قبل الأمانة السورية للتنمية لـ«الوطن» أن مشاريعهم كانت بمنزلة الفرصة الوحيدة لتوفير مصدر دخل ثابت لهم بحيث تؤمن لهم قوت العيش وتكفيهم شر الحاجة إلا أنه وأمام الارتفاع الكبير بأسعار المحروقات وخاصة أسطوانات الغاز فضلا عن شح الكميات المؤمنة منها وانعدامها في الأشهر الأخيرة أدى إلى توقف عجلة الإنتاج وبالتالي فقدانهم مصدر رزقهم الوحيد.

وناشدوا الجهات المعنية بضرورة توفير الحد الأدنى من مادة الغاز أو المازوت لاستمرار عمل ما تبقى من تلك المشاريع مع عجز الجميع عن تسديد قروض مشاريعهم التي تم استجرارها مستغربين سلبية الجهات المسؤولة عن تلك المشاريع في التعاطي مع مطالبهم.

بدوره مسؤول السلف واللجان في مكتب التنمية المحلية بمحافظة السويداء وليد الحمود أكد لـ«الوطن» أن عجز الجهات المعنية عن تأمين حوامل الطاقة لكل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر سواء المقام منها من قبل مبادرات الجمعيات الأهلية أم الممولة من قبل مشروعي لدى الأمانة السورية للتنمية أدى إلى توقف أكثر من ٩٠ بالمئة من تلك المشاريع الأمر الذي حرم آلاف الأسر من مصدر دخل دائم وأدى بالضرورة إلى إبقائها في عوز وفقر شديد ضمن الظروف الاقتصادية الخانقة التي تعصف بالبلد الأمر الذي أدى إلى منعكس اجتماعي خطير على تلك الأسر وفاقم من فقرها وحاجتها فضلا عن عجزها عن تسديد القروض والسلف التي تم تقديمها لتلك المشاريع وخاصة السلف التنموية الممولة من قبل الأمانة السورية للتنمية لأكثر من ١٨ ألف أسرة على ساحة المحافظة.

وأوضح الحمود بالقول إن العملية التنموية اليوم مع الأسف هي في حالة الموت السريري موضحاً أن الحصار الاقتصادي وعدم رسم خريطة تنموية أفقد كل ما أنجز زهوته فتحولت المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة من مشاريع منتجة ومستقرة لأصحابها إلى مشاريع خاسرة ومهددة بالمبيع سواء الزراعي أم الحيواني أو الحرفي مؤكداً الحاجة إلى دعمها بوسائل الإنتاج وخصوصاً المحروقات ومشتقاتها وأن تكون للمشاريع التنموية الحقيقية أولوية متسائلا كيف لنا أن نشجع المواطن على الإنتاج وهو غير قادر على زراعة أرضه بسبب غلاء تكاليف الإنتاج وكيف لنا أن نشجعه وهو مهدد بالكوارث الطبيعية والبشرية وكيف للحرفي الصغير كمخبز أو مطعم أو ألبان وأجبان أن ينتج والعامل الأساسي للإنتاج وهو الغاز غير متوفر له بشكل أنسيابي وبأسعار منطقية فكيف ندفعه للعمل ولا نؤمن له الوسيلة لذلك.

وبين الحمود الحاجة إلى رسم خريطة تنموية حقيقية للمحافظة واستدلال رسمي يحدد الاحتياج الفعلي وأن تكون القرارات الناظمة لعملية التوزيع تأخذ بأولوياتها هذا الاستدلال لأن العملية التنموية اليوم بحاجة إلى جرأة ومسؤولية وخبراء لأن الوضع بات كارثياً وينذر بواقع اجتماعي خطير بات الفقر والعوز عنوانه الأساسي.